

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية
الشعبة: الاقتصاد الكمي

مذكرة التخرج مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: إقتصاد كمي
موسومة بـ :

محددات أسعار الصرف في الدول النفطية
دراسة قياسية باستعمال Panel Data

تحت إشراف:

د. جلولي نسيمة

إعداد الطالبين:

• دربال عبدالرحمان

• حصاد نسرين

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
مشرفا ومقررا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر أ-	د.جلولي نسيمة
رئيس	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	
عضوا مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	

السنة الجامعية: 2019- 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى:
(يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
درجاتٍ واللهُ بما تعملون خبير)
صدق الله العظيم (سورة المجادلة)

الشكر والعرفان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار ، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغرق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد و الثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذا أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبدالله" عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرانه المبين، فعلمنا مالم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

نتوجه بوافر الشكر لجامعة سعيدة وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. لأنكم حزتم السبق في الأخلاق والكفاءة والولاء وكنتم نبراساً في عملكم بمثاليتكم وإخلاصكم فصرتم كما التاج يبرق من كل جانب فيلفت ببريقه الأنظار يشرفنا أن نفخر بكم ونقدر لكم جهودكم المبذولة معنا لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

تتسابق الكلمات تتزاحم العبارات لتنظيم عقد الشكر الذي تستحقه أستاذتنا: جلولي نسيمه، إليك يا من كنت له قدم السبق في ركب العلم و التعليم، إليك يا من بذلت و لم تنتظر العطاء

الإهداء 1

إلى الضوء الذي ينير طريقنا...
إلى النهر الي يغذي حدائق قلوبنا...
إلى تاج النساء و زينة الكون...
إلى أمهاتنا الحبيبات
إلى من أرشدونا إلى طرق المجد...
إلى من علمونا أسرار الحياة...
إلى المطر الذي يسقي بساتين عقولنا و قلوبنا...
إلى أبائنا
إلى سندنا و قوتنا وملاذنا بعد الله ...إلى من أثرونا على
أنفسهم إلى من علمونا علم الحياة ...
إلى من أظهروا لنا ما هو أجمل من الحياة...
إخوتنا و أخواتنا) الذين غمرونا نصحا و فكراً... إلى أساتذتنا
الذين لمسنا فيهم طيب المعشر وأريحية أهلنا الطيبين...
إلى زملائنا
لكل من استكان لمصاعب هذه الحياة...
لكل من ظن أن الحياة تتوقف بعقبة... الباحثون

الطالب: دربال

الإهداء2

أهدي هذا العمل إلى :

أمي حفظها الله وبارك لي فيها وإلى والدي الحبيب
أطال الله في عمره

إلى أخي عبد الرزاق وأختي نور الهدى
إلى جميع الأهل والأحباب و الأصدقاء
إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

الطالبة : حصاد

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في محددات سعر الصرف بالدول النفطية خلال الفترة 1990-2018 باستعمال تحليل الانحدار في بيانات البانل ، و لقد أظهرت النتائج أن الانفاق الحكومي يؤثر سلبيا و معنويا على سعر صرف الدول محل الدراسة ، في حين تأثير النمو الاقتصادي سلبي لكن غير معنوي احصائيا ، بالإضافة أن تأثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر التبادل التجاري إيجابي و معنوي إحصائيا.

الكلمات المفتاحية: محددات سعر الصرف، الدول النفطية، تحليل الانحدار ، بيانات البانل

Abstract :

Our study aims to investigate the determinants of exchange rate in oil producing countries during 1990-2018 by using the regression analysis of panel data , the results show that government expenditure and have a negative and significant impact on exchange rate, while, economic growth have a negative but not significant impact on exchange rate . Moreover , the foreign direct investment and term of trade have a positive and significant impact on exchange rate .

Keywords : determinants of exchange rate, oil producing countries, regression analysis , panel data

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	
	البسمة
	كلمة شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الرموز
أ - ث	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الجانب النظري (عموميات حول سعر الصرف)
01	مقدمة الفصل الأول
02	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
02	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه
02	أ/ التسعيرة المباشرة (التسعيرة المؤكدة)
03	ب/ التسعيرة الغير مباشرة (التسعيرة الغير مؤكدة)
03	وظائف سعر الصرف
03	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
03	أ - سعر الصرف الإسمي
04	ب- سعر الصرف الحقيقي
04	* سعر الصرف الحقيقي الفعلي
04	*سعر الصرف الحقيقي الفعلي الحقيقي
04	ج - سعر الصرف التوازني
05	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
09	المطلب الرابع: أنظمة الصرف
09	نظام سعر الصرف الثابت
10	نظام سعر الصرف المرن
12	المبحث الثاني: محددات أسعار الصرف
12	المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية
13	المطلب الثاني: التضخم وأسعار الفائدة
14	المطلب الأول: الميزان التجاري وميزان المدفوعات
15	المطلب الرابع: سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية
16	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
18	مقدمة الفصل الثاني:
19	المبحث الأول: الدراسات السابقة
19	المطلب الأول: الدراسات السابقة
24	تفريغ الدراسات السابقة
26	المطلب الثاني: وصف المتغيرات
26	1- وصف المتغيرات
26	2- صياغة النموذج القياسي
30	المبحث الثاني: عرض النتائج
30	المطلب الأول: تقدير نماذج البائل pooled model
30	1- نموذج الانحدار التجميعي: pooled model
31	2- نموذج الانحدار الثابت: fixed model
32	3- نموذج الانحدار العشوائي: random model
33	المطلب الثاني: اختبارات المفاضلة بين النتائج
33	1- اختبار Wald: بين PRM و FEM
34	2- اختبار LM : اختبار المفاضلة بين PRM و REM
34	3- اختبار TestHausman:
35	المطلب الثالث: تشخيص النموذج المختار
35	- اختبار عدم ثبات التباين نموذج اختبار Modifie Wald
36	- اختبار الارتباط التسلسلي: نموذج اختبار PESARAN
37	المطلب الرابع: إعادة التقدير باستعمال منهجية pcse
38	خلاصة الفصل
40	-الخاتمة العامة
42	قائمة المراجع
45	ملحق قائمة الدول المدروسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	تفريغ الدراسات السابقة:	الجدول رقم 01
26	(البيانات ومصادر الدراسة)	الجدول رقم 02
27	وصف متغيرات الدراسة	الجدول رقم 03
29	مصفوفة الارتباط	الجدول رقم 04
30	نموذج الانحدار التجميعي (pooled model)	الجدول رقم 05
31	نموذج الانحدار الثابت (fixed model)	الجدول رقم 06
32	نموذج الانحدار العشوائي (random model)	الجدول رقم 07
33	اختبار Wald بين PRM و FEM	الجدول رقم 08
34	اختبار LM	الجدول رقم 09
35	اختبار Hausman Test	الجدول رقم 10
35	اختبار Modifie Wald	الجدول رقم 11
36	اختبار PESARAN	الجدول رقم 12
37	منهجية pcse	الجدول رقم 13
45	ملحق رقم 1: عينة الدول المدروسة	الجدول رقم 14

قائمة الرموز والإختصارات

الرمز	الدلالة
ER	سعر الصرف Exchange Rat
GOV	الإنفاق الحكومي Government spending
FDI	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر investment Foreign direct
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
TRNI	مؤشر صافي اتجارة term of trade net index
FEM	نموذج الأثار الثابت (fixed model)
PRM	نموذج الانحدار التجميعي (pooled model)
REM	نموذج العشوائي (random model)

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يمثل سعر الصرف مقياس تعتمد عليه كل دول العالم من أجل تحديد أو قياس عملتها حتى تتمكن من استيراد المنتوجات من السلع و الخدمات ، التي لم تستطيع إنتاجها باعتبار هذا الأخير أحد مقومات الاقتصاد .

يرتبط سعر الصرف بالنشاط الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالمراعاة مع حركة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج أو العكس ، والتحويلات الجارية والغير الجارية ، وقياس نسبة الصادرات والواردات في إطار ما يسمى بالميزان التجاري الذي يعتبر أحد محددات سعر الصرف

ان متطلبات السوق الحالية وزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية يعني ارتفاع العملة المحلية من هنا يتسنى لنا معرفة سعر الصرف ، سعر الصرف هو نسبة تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية، تبيانا لمدى تفاعل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي حيث أن طلب العالم الخارجي على منتجات المحلية يوفر قدرا كبيرا من العملات الأجنبية ، وزيادة التصدير يؤدي الى زيادة الدخل الوطني الذي يؤدي بدوره الزيادة الناتج المحلي الإجمالي، أما زيادة طلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ،إما منتج تام أو قابل للاستهلاك ، يعني تسرب الدخل الوطني. فهو يؤثر سلبا على الهيكل الاقتصادي.

وهناك متغيرات مهمة لها أثر كبير في تغيير سعر الصرف مثل التضخم ، نظرية تعادل القوة الشرائية ، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي وتدفق رؤوس الأموال الخارجية واحتياطي النقد الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ، التي تؤثر بشكل أو بآخر على سعر الصرف ، بحيث تعتبر آلية سعر الصرف العنصري المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة. من هنا يمكننا دراسة هذا الموضوع ومعرفة كل جوانبه المحيطة به ودراسته دراستا قياسية

المقدمة العامة

وعليه يمكن صياغة المشكل الذي تمحورت حوله الدراسة ب:

- ما هي محددات اسعار الصرف في الدول النفطية خلال فترة من 1990-2018 ؟
تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عنها ومن أبرزها ما يلي :

- ما هو سعر الصرف ؟ وما هي أهم محدداته ؟

- هل تؤثر هذه المحددات على سعر الصرف ؟

الفرضيات :

حتى نتمكن من معالجة مشكلة البحث اعتمدنا على الفرضيات التالية :

1- يوجد عدة مفاهيم لسعر الصرف وكذا محدداته

2- تؤثر هذه المحددات على أسعار الصرف ومنها (تعادل القوى الشرائية ، معدل التضخم ، ميزان المدفوعات .)

اهداف البحث :

تتمثل اهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- التعرف على ماهية سعر الصرف

- معرفة مدى تأثير المحددات على اسعار الصرف في الدول النفطية

أهمية البحث :

تكمل أهمية الدراسة في تحليل اسباب التغيرات ومداهها واتجاهها التي حصلت لسعر الصرف اتجاه العملات الاجنبية وانعكاساتها على مستوى المحددات في الدول النفطية من 1990-2018 .

حدود الدراسة :

من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع تم تحديد :

1- الاطار المكاني : تم اجراء هذه الدراسة على الدول النفطية

2- الاطار الزمني : لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى (1990- 2018)

أسباب اختيار هذا الموضوع: لقد دعنا الحاجة إلى اختيار هذا الموضوع من خلال عدة أسباب تجلت في :

-الاطلاع على سعر الصرف ومعرفة مكنوناته

-الرغبة في تعلم البرامج ،على سبيل المثال stata

المنهجية:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي و بعض تقنيات القياس الاقتصادي، كما استخدمنا في معالجتنا للاشكالية على منهجية بيانات البائل ، و المتمثلة في تحليل الانحدار، مع تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعدنا في اختار النموذج المناسب قياسيا.

صعوبة البحث :

تتجلى صعوبات البحث في النقاط التالية :

1- عدم توفر الإحصائيات بشكل دقيق ، إما لانعدامها أو لتضارب المعطيات والمعلومات

2- صعوبة استخدام البرمجة "برنامج stata 15"

3- عدم التمكن من اللقاءات بسبب فيروس كوفيد 19

هيكل الدراسة :

تعرض البحث لإطارين متكاملين

الاطار النظري يحتوي على مبحثين :

يتكلم المبحث الاول على ماهية سعر الصرف ، اما فيما يخص المبحث الثاني فقد شمل مجموعة محددات اسعار الصرف .

اما الاطار التطبيقي انقسم الا مبحثين أساسين :

المبحث الاول شمل أهم الدراسات التطبيقية السابقة ويليها المبحث الثاني يحتوي على عرض النتائج

الفصل الأول

الجاناب

النظري

الفصل الأول : الجانب النظري

مقدمة الفصل :

يعد سعر الصرف من أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي بمقتضاها علاقات اقتصادية دولية ومن قبل هذه الأخيرة يتم تحويل العملة المحلية إلى عملة أو عملات، ثم إن سعر الصرف في السوق يتحدد وفق آليات لعل أبرزها آلية العرض و الطلب وتعكس تحركات سعر الصرف في معظم الحالات على منظور جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معاً، دون أن ننسى بذكر أن النظام الاقتصادي ككل له تأثير على سعر الصرف حيث يتجلى ذلك في استقرار نظام الاقتصادي من عدمه، بحيث إذ استقر نظام يكون سعر الصرف مستقر بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد المعني، أما في ظروف عدم الاستقرار فإن مسائل اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية قصوى مما ينجر عنها خسائر اقتصادية محسوسة لاقتصاديات البلدان و محددات سعر الصرف التي تهدف إلى تفسير تطور أسعار الصرف انطلاقاً من المعطيات الماكرو اقتصادية الأساسية أو الأساسيات، إن أي محاولة للحكم على مدى ملائمة مستوى سعر صرف عملة ما، يتطلب حساب مؤشرات سعر الصرف ودراسة اتجاهات هذه المؤشرات لمعرفة مدى تحسن أو تدهور تنافسية أسعار دولة ما مع شركائها التجاريين و المنافسين. ومن أجل ذلك قد قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني : محددات أسعار الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه

*** مفهوم سعر الصرف:**

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية¹

كما يمكن تعريفه بطريقة عكسية على أنه: عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية

أما الاقتصادي حمدي عبد العظيم فيعتبر أن النقد الأجنبي هو "بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية"²

يعرف سعر الصرف أيضا على أنه: عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية

هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين

هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحدة من العملة الأجنبية

أ - التسعيرة المباشرة (التسعيرة المؤكدة)

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وفي وقتنا الحالي هناك قليل من الدول من تستعمل هذه الطريقة ومن أهمها بريطانيا التي تقيس الجنيه الإسترليني.

1- جمال يعقوب وعمار درويش، سعر الصرف ومحددته في الجزائر 1988-2010، مذكرة الماستر ، ص22

2- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984، ص

ب - التسعيرة الغير مباشرة (التسعيرة الغير مؤكدة)

فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية فهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم من بينها الجزائر لأنها تعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعا تحدد سعرها بوحدة من النقد الوطني¹

***وظائف سعر الصرف:**

توجد عدة وظائف لسعر الصرف نوجزها فيما يلي:2:

1 - الوظيفة القياسية:

يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين أسعار المحلية والأسعار العالمية

2 - الوظيفة التطويرية :

وهنا يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلا دوره في تشجيع الصادرات، وبالجانب الآخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر ملائم لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تركيب السلعي الجغرافي لتجارة الجغرافية للدول

3 - الوظيفة التوزيعية :

وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول

المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف

أ- سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ويتم

1 - جمال يعقوب وعمار درويش ، المرجع السابق ، ص22
2 - سلايمية ظريفة ، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف ، جامعة 8ماي 1945 ، قالمة ، 2016-2017، ص9

تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف لحظة زمنية ما¹

كما أن له مفهوم آخر : هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر
ب- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذهم لقراراتهم ، فلو أخذنا بلدين كألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالاتي

ويستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب السلع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة والسلع الغير القابلة للتجارة وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار ، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى²

ج- سعر الصرف الفعلي :

يعبر سعر الصرف الفعلي، عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه بعملة لاسبير والأرقام القياسية

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

من أجل أن يكون سعر صرف فعلي حقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح لإزالة أثر التغير الأسعار النسبية

ذ- سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط3، 2006، ص103-104
² - قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص103-104

على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي الأساسيات وبالتالي تحديداً كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية سوف نتطرق إليها بالتفصيل وعوامل أساسية سوف نكتفي بذكرها فقط

1- العوامل الفنية : من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة مايلي¹

أ - ظروف السوق :

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومات معينة تختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومات أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومات قد لا يكون متناغماً أو متناسقاً فكل متعامل يحلل المعلومات من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر

ب - خبرة المتعاملين ووضعياتهم

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار كما إن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالوضعيات التي يتخذها المتعاملون أو بالوضعيات التي يرغبون باتخاذها .

1- موسى سعيد مطر، المالية الدولية، دار الصفاء، عمان، د ط، 2003، ص 48-49

ج - الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة

إن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات وكذلك الحاجة إلى السيولة تؤثر على معطيات العرض والطلب لهذه العملة

د - مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التوزيع في العمليات:

فكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة اكبر زاد الطلب عليها وبالتالي فإن سعرها يميل إلى الارتفاع كذلك فإن التنوع في عدد العمليات المطلوبة في اكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها يؤثر على أسعار العملات

ذ - التغيرات في أسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:

إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها كما إن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها

2- العوامل الأساسية (العوامل الاقتصادية)

تتمثل هذه العوامل في مختلف حسابات ميزان المدفوعات الخارجية للبلد مصدر العملة حيث يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف إلى جانب كمية النقود وأسعار الفائدة والتضخم والتي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقنياته ، وتتأثر بدورها بالسياسات النقدية والمالية المتبعة في ذلك البلد

أ) ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويؤثر على سعر الصرف من خلال مختلف بنوده ونذكر من أهمها:

*الاستيراد والتصدير:

عندما يتم تصدير سلع لخارج بلد ما فإن قيمة هذه الصادرات التي تدفع عادة للمصدر بعملة أجنبية وعند قيام المصدر ببيع تلك العملة مقابل العملة الوطنية فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها وفي حالة استلام المصدر لقيمة صادراته لعملته الوطنية فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية للمصدر لا بد أن يبيع مقابلها عملة

أجنبية ، بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها ويحدث العكس تماما في حالة الاستيراد أي أنه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى التحسن في ميزان المدفوعات

*** النفقات السياحية:**

تكون عادة نفقات السياح الأجانب في بلد ما بعملة الوطنية لذلك البلد وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال عليهم ببيع عملة أجنبية ليحصلوا على العملة الوطنية بدوره سيزيد الطلب على العملة الوطنية وسيرفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية،ومن ناحية أخرى فإن التدفقات السياحية التي ينفقها مواطنو بلد ما في زيارتهم للخارج تلزمهم العملات الخاصة بالبلدان التي يزرونها وهذا يؤدي إلى زيادة عرض عملتهم الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها

*** أرباح الاستثمارات:**

عندما تتحقق أرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما ويرغبون بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم فإن عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية

ويحدث العكس عندما يحقق غير المقيمين أرباحا في بلد ما يرغبون في إخراجها فهذا يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها في الأسواق العالمية

*** حوالات المغتربين :**

وتشمل الحوالات التي ترد إلى بلد ما من مواطنيه الذين يعملون في الخارج أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة والتي تكون في جانب الدائن والحوالات الصادرة والتي تكون في الجانب المدين من الحساب

*** المساعدات الخارجية :**

وتشمل المبالغ التي ترد إلى بلد ما من الخارج دون مقابل وتقسم إلى مساعدات خاصة ودولية ومساعدات حكومية ، ومثل هذه المساعدات ترد بالعملة الأجنبية وحيث تحول إلى العملة الوطنية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية ورفع سعرها ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى.

(ب) الدخل وسعر الصرف:

يعتبر الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف، ويأتي أثره باتجاهين هما: إن حدوث التغيير في الناتج المحلي الإجمالي قد يدفع إلى تغيير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعها وهذا هو الأثر الرئيسي مع افتراض حرية حركة رأس المال فإن زيادة تدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدول المستقبلية له مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الواردات من البلد المصدر له وفي ذات الوقت يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية للبلد المصدر له والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الواردات نتيجة الحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأسمال وانخفاض وارداته يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأسمال طويل الأجل الناجم عن تدفق رأسمالي الخارج مؤديا إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها¹

(ج) كمية النقود

إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة السلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك الزيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما ينجم عنها ارتفاع في أسعار الصرف العملات الأجنبية

(د) سعر الفائدة:

تؤثر عوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الاسمي الداخلي يتوقف على : مستوى السيولة في الاقتصاد، التضخم الداخلي المتوقع، أسعار الفائدة الخارجية، المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أية علاوة للمخاطرة

1- عبد الحسين جليل ، عبد الحسين الغالبي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء ، عمان ، د ط ، 2011، ص7

فإذا كان الاقتصاد يميل إلى الانفتاح في الجانب المالي فإن أسعار الفائدة الداخلية سوف تتأثر بأسعار الفائدة العالمية وانخفاض المتوقع في سعر الصرف أكثر مما تتأثر بعوامل داخلية، أما إذا كان الاقتصاد يميل إلى إن يكون مغلقا فإن العوامل المتعلقة بالسيولة الداخلية والتضخم المحلي المتوقع ستكون هي المسيطرة.

ذ) التضخم المحلي والعالمي:

تأتي العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من عدة قنوات أهمها القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تؤكد على انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار قناة خفض قيمة العملة اي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية

وفي الحياة العملية غالبا ما تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على مشاكلها الاقتصادية، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات ، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة لعملة تلك الدول تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات على إن النتيجة النهائية لتخفيض عملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة الطلب والعرض لصادراته ووارداته

المطلب الرابع: أنظمة الصرف

أ) نظام سعر الصرف الثابت: بحلول 1880 ارست معظم دول العالم الصناعية أسس نظمها النقدية على قاعدة الذهب واستمر العمل بهذه القاعدة حتى نشوب الحرب العلمية الأولى 1914 وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت ، ولقد شهدت الفترة التي سادة فيها قاعدة الذهب استقرارا نقديا دوليا ساعد على زيادة الإنتاجية والعمالة في مختلف الدول ولقد عرف العالم ثلاثة أشكال لقاعدة الذهب يمكن إيجازها كالآتي نظام سعر الصرف الثابت ،يشير إلى ثبات سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وعليه فإنه حتى لو زادت واردات الدولة من سلع وخدمات رؤوس أموال وتدفقات

مالية أخرى من الدول الأخرى عن صادراتها إليها ، فلن يترتب على ذلك تغيير في سعر الصرف في المدى القصير

وخلال تلك الفترة يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية في مقابل بيع العملات الأجنبية ، أي يقوم بطرح المزيد من العملات الأجنبية ، وذلك من رصيد الاحتياطي المتوفر لديه من تلك العملات ، كما يقوم ببيع العملات المحلية مقابل شراء العملات الأجنبية في الحالة المعاكسة فنظام سعر الصرف الثابت يقوم على تعريف سعر مرجعي بين عملة البلد المعني وعملة أو سلة من العملات ، أين بهذا السعر يلتزم البنك المركزي بتبادل عملته ، كما أن احترام تنفيذ هذا الالتزام يفرض عليه التدخل في سوق الصرف كلما ابتعد سعر الصرف عن السعر الرسمي ، عن طريق شراء العملة المحلية إذا اتجهت إلى الانخفاض في سوق الصرف وعن طريق بيعها في حالة اتجاهها إلى الارتفاع في سوق الصرف

إن سعر الصرف الثابت يسهل نمو المبادلات الدولية لأن هذا الثبات يلغي خطر سعر الصرف ويمثل أداة لكبح التضخم ، والذي يسمح بدوره بالحفاظ على تنافسية الاقتصاد على الصعيد الدولي كما يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي ويعطي مصداقية للسياسة النقدية¹

ب) نظام الصرف المرن:

حدثت تقلبات في سعر الصرف بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الأولى ففي ظل هذا النظام يكون سعر الصرف قابل للتغيير والتقلبات إلى أن يصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في الأجل القصير وفي الأجل الطويل²

ذلك أن تمويل النفقات الباهظة للحرب العالمية الأولى تتطلب التوسع في خلق النقود في حين أن نظام الذهب كان يقيد السلطات النقدية في تحديد كمية النقود التي تلاءم احتياجات الاقتصاد الوطني ، لذلك ارتفعت قيمة بعض العملات وانخفضت قيمة البعض الآخر ، واختلت بذلك موازين المدفوعات من أجل ذلك هجرت دول كثيرة نظام قاعدة الذهب واتبعت

¹ د. جيوري محمد المالية الدولية ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، ديوان المطبوعات الجامعية وهران ، سنة ، 2016 ص 260-

261

² - عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 142

سياسات نقدية مستقلة التحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأولوية مطلقة حتى لو كان ذلك على حساب التوازن الخارجي وأصبحت السياسة النقدية مستقلة عن سياسة سعر الصرف ولقد عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب عام 1925 وتمسكت بنفس سعر التعادل القديم مع الدولار

($1\text{€}=4.87\text{\$}$) وكان هذا السعر ينطوي على مغالاة في سعر الإسترليني مقابل الدولار، فاشتدت المضاربة على احتمال تخفيض قيمته واضطرت إنجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب عام 1931 بعد فقدها للكثير من رصيدها الذهبي وتبعتها الولايات المتحدة عام 1933 والتي قامت بتخفيض سعر الدولار عام 1934 بغية إنعاش صادراتها خاصة بعد الكساد العظيم وظلت سوى خمس دول ملتزمة بقاعدة الذهب هي: فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، سويسرا، وكان يطلق عليها: جبهة دول الذهب، وبحلول 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامتا بتخفيض عملتيهما وكانت هذه الخطوة بمثابة إعلان وفاة نظام الذهب ولقد نجمت هذه الاضطرابات والتقلبات في أسعار الصرف ليس فقط لسبب التضخم والتسابق على تخفيض العملات من أجل زيادة حجم الصادرات و الإقلال من الواردات وإنما بسبب كذلك نظام الرقابة على الصرف الذي اتخذته العديد من الدول اعتباراً

من عام 1931

في نظام أسعار الصرف العائمة فإن جهاز الثمن ممثلاً في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى، بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة، وطبقاً لذلك فإن جدولاً الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد المتعلقة بالطلب والعرض، فيميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، في حين يميل جدول العرض إلى التغير في اتجاه طردي معه

وفي ظل هذا النظام لا تتحمل كقاعدة عامة، كل من السلطات النقدية والمالية عبئاً معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، إحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار و المداخليل إحداث تغييرات مناظرة في معدلات الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال، ويرجع ذلك إلى أن

¹ د. جبوري محمد، المالية الدولية لإطار النظري والتطبيقات العملية، ديوان المطبوعات الجامعية وهران، سنة 2016، ص 264-265

جهاز الثمن يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات و الواردات وانتقال رؤوس الأموال حيث في نظام سعر الصرف العائم أو المرن، السلطات النقدية الممثلة من طرف البنك المركزي، تترك قوى السوق لتحديد سعر صرف عملتها المحلية، وبمعنى آخر تترك العملة عائمة حتى تجد سعر صرفها في سوق الصرف التنافسي والحر¹

المبحث الثاني: محددات أسعار الصرف

1 المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية²

يعد كاسل أحد الذين قعد و لهذه النظرية حيث حاول أن يحدد العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى حيث بنى نظريته على أساس فكرة التي تقول بأن العملة الأجنبية لا تطلب لذاتها إنما تطلب لما تمثله من قوة شرائية في دولتها ، الشخص الذي يقوم بشراء عملة أجنبية إنما يتنازل عن قوة شرائية في بلده "أي كمية من السلع والخدمات في البلد الأجنبي "، وتقول النظرية بأن هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات الورقية يحل محل "حدي دخول وخروج الذهب" ويتوقف هذا المستوى بين العملات على العلاقة بين القوة الشرائية لكل منها داخل بلدها الأصلي أي على العلاقة سائدة بين الأسعار في الدولتين ،ولما كانت كل المبادلة تقوم أساس على التعادل بين الأشياء لموضوع المبادلة فإن سعر الصرف ينبغي أن يتحدد في الظروف العادية عند المستوى الذي يحقق التساوي بين القوة الشرائية للعملتين في بلديهما³،وعلى ذلك فإن انخفاض القوة الشرائية لعملة معينة من شأنه أن يقلل من قيمتها للعالم الخارجي فيخفض بذلك سعر الصرف ،ومعنى ذلك أن القيمة الخارجية للعملة إنما تتحدد بقيمتها الداخلية .

1.د.جبوري محمد ،المالية الدولية الإطار النظري والتطبيقات العملية،ديوان المطبوعات الجامعية وهران ، سنة 2016،ص264-

265

2 د محمد عيسى عبد الله،د موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية،ط1، المنهل اللبناني للطباعة والنشر،

بيروت،لبنان،1998،ص133

3 د محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية،دط،1978، الفصل 3

المطلب الثاني : التضخم وأسعار الفائدة

(1) التضخم: إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية. حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزن المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف.

ففي حالة الجزائر ولدراسة علاقة التضخم والمعبر عنه بواسطة الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك، يقوم ديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، سنويا وشهريا مع أخذ سنة الأساس عادة ما تكون مبنية على معطيات كل عشر سنوات وتتغير بعد كل مدة زمنية ، كما تختلف من دولة إلى أخرى فهي تعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية ، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغيير الذي يحدث في الأسعار، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية للتضخم بالنسبة للفترات السابقة بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار.

(2) أسعار الصرف: معدلات الفائدة¹

حسب فيشر فإن أسعار الفائدة المحلية يجب إن تتعادل مع أسعار الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع لسعر الصرف

ان للطلب على عملة بلد شكليين: الرغبة في شراء المنتجات الأمريكية، والرغبة في شراء السندات ذات القيمة الدولارية مثل سندات الحكومة الأمريكية والسندات التي تصدرها الشركات الأمريكية، فعندما تصبح السندات الولايات أكثر جاذبية فإن الطلب على الدولار يزداد وبالتالي يرتفع سعر صرف الدولار

ان الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية والأجنبية إنما تتوقف على الفرق في سعر صرف الفائدة والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مطروحا منه متوسط

¹ جمال يعقوب وعمار درويش، سعر الصرف ومحددته في الجزائر 1988 - 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي ص 28

اسعار الفائدة الأجنبية فعندما يرتفع سعر الفائدة في أمريكا مع ثباتها في الدول الأخرى فان الفرق بين اسعار الفائدة يزداد وبالتالي فان سعر صرف الدولار يرتفع.

المطلب الثالث: الميزان التجاري وميزان المدفوعات

(1) الميزان التجاري: يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيمة الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية¹. ويعتبر هذا الأخير أحد محددات سعر الصرف ، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى مثلا: عندما يصبح الأورو قادر على شراء عدد وحدات أكبر من الدولار الأمريكي، فيقال أن الأورو قد ارتفعت قيمته بالنسبة للعملات الأجنبية ، فانتقلت قيمة الأورو $1\text{€} = 1,24 \$$ على $1\text{€} = 133 \$$ ، ويساوي الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) أي (X-M)، وهو جزء من الإنفاق الكلي، والذي تكتب علاقته على الشكل التالي²:

$$Y_T = C + I + G(X - M)$$

حيث G,I,C تمثل كل من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي على التوالي. كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر صرف بلد ما، فعند ارتفاعه بالنسبة للعملات الأجنبية فإن الصادرات تصبح أعلى مقومة بالعملات الأجنبية مما يزيد معه انخفاض في مقدار الصادرات في نفس الوقت فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات ، وبالتالي فإن واردات الجزائر ستزداد، ومع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات فإن زيادة سعر الصرف الأجنبي تؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات.

(2) نظرية ميزان المدفوعات:

عندما تحقق الدولة فائضا هاما في معاملاتها الخارجية ، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية أو الزيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة الني لا تلبث أن ترتفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية ، الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية. ويؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم يتناقض الفائض في ميزان مدفوعاتها تدريجياً. ومن ناحية أخرى،

¹ شافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1970 ، ، ص271.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2004 ، ص 255.

عندما تحقق الدولة عجزاً هاماً في معاملاتها الخارجية فإن الآلية السابقة نفسها تعمل باتجاه معاكس، حيث يزداد عرض العملة الوطنية لهذه الدولة مقابل العملات الأجنبية، فينخفض الطلب على هذه العملة وتصبح أسعار سلع الدولة منخفضة بالعملات الأخرى، مما ينتج عنه زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ثم يتلاشى هذا العجز تدريجياً.

وهكذا يمكن لمرونة أسعار الصرف أن تساعد على معالجة معظم الاختلافات في موازين المدفوعات (العجز أو الفائض). وهذا ما دعى ببعض الاقتصاديين إلى اعتبار مرونة أسعار الصرف أفضل بديل لحركات دخول وخروج الذهب في ظل النظام الذهبي النقدي ، والتي كان لها آثار تعديلية على موازين مدفوعات الدول التي اتبعت النظام الذهبي .

وبالتالي في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات لدولة ما، فإن انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من هذا العجز أو معالجته نهائياً ، ويحدث عكس ذلك عند وجود فائض في ميزان المدفوعات ، فإن ارتفاع سعر صرف عملة الدولة يمكن أن يؤدي إلى معالجة هذا الفائض .

المطلب الرابع: سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية

إن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر على تحديد سعر الصرف، من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات¹، مما يجعلها غير قادر على منافسة ناظرتها في الدول الأخرى، وبالتالي ينخفض عليها الطلب جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية².

إن علاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج، فعندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود، فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات وبالتالي تزداد قيمة عملة الدولة³.

¹ مصطفى سلمان حسام ، عماد الصعدي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة والتوزيع ، عمان، سنة 2000 ، ص177.

² سامي خليل ، "نظرية الاقتصاد الكلي" ، الجزء الثاني الكويت 2000 ، ص216.

³ الحجار بسام ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة دار الريحاني للنشر ، ط1، بيروت، 1999، ص130.

هناك عامل آخر يؤدي إلى رفع قيمة العملة وهو إتباع سياسة نقدية محددة عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود الحقيقية المعروضة. ففي حالة الجزائر وفي أوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغير ومتجزئ، إذ كان يعمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل جملة من المفاهيم و التعريفات التي قسمت على شاكلة من المباحث والمطالب حيث قمنا بادراج تعريف لماهية سعر الصرف وكذا وظائفه، ثم انتقلنا الى ذكر انواعه والتي تجلت في اربعة انواع من بينها "سعر الصرف الاسمي، الحقيقي، الفعلي، التوازني، الفعلي الحقيقي دون ان ننسى بالذكر محددات سعر الصرف التي تعمل على تحديد سعر الصرف من خلال مؤشرات سوف نتطرق اليها في الفصل الثاني بالتفصيل وذلك عندما نقوم بدراسة كل محدد على حدة

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي

مقدمة الفصل الثاني:

لم يخلو هذا الفصل والذي وسم بعنوان "دراسة تطبيقية لسعر الصرف" من دراسات سابقة، والتي كانت بمثابة حجر أساس لبحثنا هذا ، والتي تطرقت في مضمونها إلى تأثير جملة من المحددات على سعر الصرف، وقد اختلفت في ما بينها من حيث طرق المعالجة والنتائج المتوصل إليها، حيث قد أفضت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وطيدة بين سعر الصرف ومجموعة من المحددات، في حين أن بعض الدراسات ترى عكس ذلك، ومن خلال هذا الفصل تطرقتا إلى أهم الدراسات السابقة و قد قمنا بعرض للنتائج من خلال دراسة قياسية تضمنت في مجملها على ثلاث محاور أساسية وهي كالاتي، المرحلة الأولى قمنا فيها بتقدير ثلاث نماذج لبائل ،ومن ثم أجرينا مجموعة من اختبارات المفاضلة والتي تمثلت في (اختبارwald، اختبار LM ،اختبارHausman) ثم في المرحلة الثانية قمنا بتشخيص النموذج المختار وذلك عن طريق استعمال اختبارين ،اولهما اختبار عدم ثبات التباين(heteroskedasticity) ثم اختبار ارتباط التسلسلي (pesaran test) (cossectional independence) ، أما المرحلة الثالثة فقد تناولنا فيها إعادة التقدير بمنهجية pcse الذي بين لنا مدى تأثير المحددات على سعر الصرف اما بشكل عكسي أو طردي وذلك عند معنوية احصائية. وتم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين المبحث الأول :الدراسات السابقة و وصف المتغيرات المبحث الثاني: عرض النتائج

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1 - موساوي سمية وبن الزاوي عبد الرزاق (2018): شملت هذه الدراسة أثار المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي كدراسة حالة الجزائر فيما يخص النفط ،معدلات التضخم ،معدلات الفائدة ، وكانت هذه الدراسة تهدف إلى إظهار العلاقة بين أثار المتغيرات المذكورة سابقا على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر مركزا على الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014

اتبعت المنهج التحليلي باستخدام ادوات القياس الاقتصادي وتوصلت نتائج هذه الدراسة في الجانب النظري الى ان تقلب المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى تذبذب قيمة الدينار أما الجانب التطبيقي هناك علاقة طويلة بين متغير سعر الصرف الحقيقي و المتغيرات الاقتصادية حسب ما أوضحه نموذج تصحيح الخطأ¹

2 - "دراسة أسماء فيحان ونشوى مصطفى(2018): بعنوان أثر الأجر على سعر الصرف الاسمي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990-2015 وكان يهدف إلى تقديم آلية واضحة للآثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستمدة في المملكة على سعر الصرف وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و الأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي وذلك بإعتماد الأدوات القياسية مثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصلت نتائج البحث إلى عدم وجود معنوية للعلاقة بين متغيرات محل الدراسة وذلك أن تغيرات الأجر ليس لها تأثير على سعر الصرف الاسمي"²

3- سي محمد كمال جامعة تموشنت (2016): تطرق الى دراسة عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري وذلك من خلال استعمال الأدوات والنموذج الانحدار الذاتي للفجوة المبطنة الموزعة ARDL وقد توصل إلى نتائج هي وجود علاقة ايجابية بين

1- موساوي سمية وبن الزاوي عبد الرزاق ، أثار المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، العدد الرابع والعشرون ،ديسمبر 2018

2 - أسماء فيحان ونشوى مصطفى، أثر الأجر على سعر الصرف الاسمي الفترة الممتدة من 1990-2015، مجلة رؤى ، العدد 2، سنة 2018

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط واستخلصت الدراسة الى عدم وجود معنوية إحصائية¹

4- د-عبود عبد المجيد(2017): قام بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2015 حيث هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر

حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها عدم وجود تأثير يذكر لتغيرات سعر الصرف على رصيد حساب راس المال وبينت نتائج تحليل التباين أن مساهمة سعر الصرف متوسطة في تفسير خطأئ التنبؤ برصيد الميزان التجاري ورصيد الكلي²

5- الأستاذة قوراري أسيا(2016): قامت بدراسة تحت عنوان أثر التضخم سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر "دراسة قياسية"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة التطور التاريخي لمعدل الفائدة في الجزائر وأثر الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ومعدل الفائدة بصفة خاصة وقد ربطت هذه الأخيرة بمتغيرات أخرى مثل : التضخم،سعر الصرف،الدخل الوطني باستعمال أدوات القياسية مثل: الانحدار الخطي المتعدد وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

ثبات معدل الفائدة لمدة طويلة في الجزائر دون أن يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، تطبيق معدلات الفائدة بقيم سالبة أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري³

6- طباش جمال ،شطباني سعيدة (2016):

مقال بعنوان "محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" "هدفت هذه الدراسة إلى قياس سعر الصرف وتقدير العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري وبعض المتغيرات الاقتصادية وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهج القياس الاقتصادي وخلصت إلى نتائج أهمها :

1- سي محمد كمال ، عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري ،مجلة روى اقتصادية ، العدد 10، جوان 2016
2-عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري ،مجلة اقتصاديات المال والاعمال، سنة 2017، مجلد 1 العدد 4
3 -قوراري أسيا ، أثر التضخم سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر ، مجلة البديل الاقتصادي ، مجلد 03 العدد 01 ، سنة 2016

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

أن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل (الناتج المحلي الاجمالي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، معدل التبادل التجاري) تبعا للنتائج المتوصل إليها لاحظنا ضعف المعنوية الاحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية لبعض النماذج المقدره¹

7- أستاذ محمد عبيلة، أ- وليد لوشان (2018): مقال بعنوان محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومستوى الصادرات من المنتجات المختلفة ودورها كأداة فعالة في تحفيز ودفع الصادرات بتسليط الضوء في هذه الدراسة على الجانب المالي في شقه المتعلق بأسعار الصرف²

8 - ماهر حسن محمد حمد: رسالة ماجستير في الاقتصاد، (2018):

بعنوان تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الاقتصادي لتغيرات سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990 - 2017) واستخدم المنهج القياسي مثل : الانحدار المتعدد والانحدار الخطي ،نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الأمريكي والجنيه المصري

وجود علاقة طردية بين كل من (عدد السكان، إجمالي التكوين الرأسمالي والتضخم) مع الصادرات

ووجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مع الواردات³

9- بعلي ملاك، نايلي أمينة (2018) :حاول دراسة أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر 2014 – 2018

1- طباش جمال، شطباني سعيدة، محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية

مجلة 6 العدد 11، سنة 2016

2- محمد عبيلة وليد لوشان ، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات ،مجلة المدير،
مجلة 5، العدد 1 ، سنة 2018

3- ماهر حسن محمد حمد، تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات و الواردات في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الازهر " غزة"
2018

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

تهدف الدراسة إلى إعطاء مدخل نظري لآطار سعر الصرف فضلا عن التعرف على اتجاه تغيرات أسعار الصرف مقابل العملات الأجنبية وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف ومستوى العام¹

10 - رزان عبد الرحمان زينة (2015): دراسة بعنوان "محددات سعر الصرف الحقيقي في سوريا وأثرها في صاف الميزان التجاري السوري لسنة 2015-2016 تهدف هذه الدراسة المقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية إلى اختبار أثر محددات سعر الصرف الحقيقي على صاف الميزان التجاري السوري وذلك بتطبيق نموذج VAR لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي (الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) حيث خلصت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي المتغيرات المعنوية المؤثرة على صاف الميزان التجاري²

11 - جديدين لحسن (2017): قام بدراسة الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي الكلي

يتجلى الهدف من هذه الدراسة في توضيح أهم أسباب الخوف من تعويم العملة وعدم تحرير سعر الصرف حين قمنا بقياس أثر تقلبات أسعار الصرف الدينار الجزائري على الأداء الاقتصادي الكلي خاصة المحددات المالية المتمثلة في أثر الخطأ المبدئي وحساسية الأسعار لتحضيرات سعر الصرف، من خلال تقدير العلاقات على المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المتزامن وشعاع الانحدار الذاتي خلال الفترة الزمنية ما بين 1995-2016 حيث قد

1- بعلي ملاك نالي أمينة ، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر 2014-2018، مذكرة ماستر

جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2018

2- رزان عبد الرحمان زينة ، محددات سعر الصرف الحقيقي في سوريا وأثرها في صاف الميزان التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة

تشرين سوريا ، لسنة 2015-2016

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

خلصت الدراسة الى وجود أثر سلبي وحساسية مرتفعة لتقلبات أسعار الصرف على التضخم والنتائج الداخلي الخام¹

12- د، بوالكور نور الدين (2015):حاول قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990- 2013 هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرض أساسي يتمثل في أن التغيرات في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ترجع لتغيرات المستوى العام للأسعار ولحجم الأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة ، وقد استخدم نموذج التعديل الجزئي الذي ضم أربع متغيرات ERT-1، ERT،RMt،CPT حيث توصلت الدراسة إلى أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 1 بالمئة يؤدي إلى تغير في سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة حيث يوضح هذا أن سعر الصرف الدينار الجزائري مرن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير مقارنة للأرصدة النقدية الحقيقية فإن تأثيرها على سعر الصرف الدينار الجزائري في الأجل القصير ضعيف جدا²

13-دعاء محمد الزامل(السنة):درس دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلالاللمدة مابين 2003-2012 من خلال بيان مفهوم الانفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وطبيعة هذا الاستقرار وأكثر ما يؤثر على هذا الاستقرار في العراق هو التضخم والبطالة وكذلك يدرس تطور حجم الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على الاستقرار في العراق من خلال الانفاق الجاري والاستثماري³.

¹جديدن لحسن، الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي الكلي،مجلة اضافات اقتصادية،العدد2
2017،

² بوالكور نور الدين ،قياس أثر المستوى العام للأسعار و الارصدة النقدية على سعر صرفالدينار الجزائري للفترة 1990- 2013-
حوليات

العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد13 ديسمبر2015

³بتول محمد الجبوري ، دعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-
2012،مجلة القادسية

للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 16،العدد1،سنة 2014

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

تفريغ الدراسات السابقة:

الجدول رقم 01: تفريغ الدراسات السابقة

الدراسة	المشكلة البحثية	العينة	الأدوات	أبرز النتائج
دراسة موساوي سمية وأدين الزاوي عبد الرزاق 2018	أثار المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي كدراسة حالة فيما يخص النفط، معدلات التضخم، معدلات الفائدة	الجزائر	ادوات القياس الاقتصادي حسب ما وضعه نموذج تصحيح الخطأ	وتوصلت نتائج هذه الدراسة في الجانب النظري الى ان تقلب المتغيرات الاقتصادية يؤدي إلى تذبذب قيمة الدينار أما الجانب التطبيقي هناك علاقة طويلة بين متغير سعر الصرف الحقيقي و المتغيرات الاقتصادية حسب ما أوضحه نموذج تصحيح الخطأ
دراسة أسماء فيحان ونشوى مصطفى خلال الفترة الممتدة من 1990-2015	أثر الأجور على سعر الصرف الاسمي	المملكة العربية السعودية	الأدوات القياسية مثل نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية	توصلت نتائج البحث إلى عدم وجود معنوية للعلاقة بين متغيرات محل الدراسة وذلك أن تغيرات الأجور ليس لها تأثير على سعر الصرف الاسمي
دراسة سي محمد كمال جامعة تموشنت سنة 2016	عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري	الجزائر	استعمال الأدوات والنموذج الانحدار الذاتي للفجوة المبطنة الموزعة ARDL	هي وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط واستخلصت الدراسة الى عدم وجود معنوية إحصائية هي وجود علاقة ايجابية بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط واستخلصت الدراسة الى عدم وجود معنوية إحصائية
دراسة د-عبود عبد المجيد 2017	أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري	الجزائري	استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2015 * تحليل التباين	عدم وجود تأثير يذكر لتغيرات سعر الصرف على رصيد حساب راس المال وبينت نتائج تحليل التباين أن مساهمة سعر الصرف متوسطة في تفسير خطأ أثر التنبؤ برصيد الميزان التجاري ورصيد الكلي
الدراسة من الأستاذة قوراري آسيا: باحثة دكتوراه	أثر التضخم سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر	الجزائر	باستعمال أدوات القياسية مثل: الانحدار الخطي المتعدد	ثبتت معدل الفائدة لمدة طويلة في الجزائر دون أن يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، تطبيق معدلات الفائدة بقيم سالبة أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري
طباش جمال، شطباني سعيدة، طالبا دكتوراه، جامعة بجاية	"محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	الجزائر	استخدام منهج القياس الاقتصادي	سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، معدل التبادل التجاري) تبعا للنتائج المتوصل إليها لاحظنا ضعف المعنوية الاحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية لبعض النماذج المقدره سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، معدل التبادل التجاري) تبعا للنتائج المتوصل إليها لاحظنا ضعف المعنوية الاحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية لبعض النماذج المقدره

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

	تحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومستوى الصادرات من المنتجات المختلفة	الجزائر	محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة لتحفيز الصادرات	لدارسة أستاذ محمد عبيلة، أ - وليد لوشان (جامعة الجزائر 3) 2018
لا وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الأمريكي والجنيه المصري وجود علاقة طردية بين كل من (عدد السكان، إجمالي التكوين الرأسمالي والتضخم) مع الصادرات ووجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار الأمريكي مع الواردات	باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري خلال الفترة 1990 - 2017) واستخدم المنهج القياسي مثل : الانحدار المتعدد والانحدار الخطي ،نموذج أشعة الانحدار الذاتيVAR	مصر	تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات والواردات	الدراسة لماهر حسن محمد حمد: رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر (غزة) 2018
وجود علاقة طويلة وقصيرة الاجل بين سعر الصرف ومستوى العام		الجزائر	أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر	دراسة قياسية بعلي ملاك، نابلي أمينة 2018-2019
خلصت النتائج إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هي المتغيرات المعنوية المؤثرة على صاف الميزان التجاري	بتطبيق نموذج VAR لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي (الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)	سورية	محددات سعر لـصرف الحقيقي في سوريا وأثرها في صاف الميزان التجاري السوري لسنة 2015-2016	دراسة رزان عبد الرحمان زينة 2016
خلصت الدراسة الى وجود أثر سلبي وحساسية مرتفعة لتقلبات أسعار الصرف على التضخم والناتج الداخلي الخام"	تقدير العلاقات على المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المتزامن وشعاع الانحدار الذاتي خلال الفترة الزمنية ما بين 1995-2016	الجزائر	الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي الكلي	دراسة د- جدين لحسن 2017
توصلت الدراسة إلى أن كل تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة 1 بالمئة يؤدي إلى تغير في سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة حيث يوضح هذا أن سعر الصرف الجزائري مرّن بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الأجل القصير مقارنة للأرصدة النقدية الحقيقية فإنّ تأثيرها على سعر الصرف الجزائري في الأجل القصير ضعيف جدا	استخدم نموذج التعديل الجزئي الذي ضم أربع متغيرات $ERT, RMT, CPT, ERT-1,$		أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة نقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1990-2013	دراسة بوالكور نور الدين
مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي للعراق	دراسة نظرية	العراق	دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق	دراسة ددعاء محمد الزاملي

المصدر: من إعداد الطالب

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

المطلب الثاني: وصف المتغيرات

شملت متغيرات الدراسة 5 متغيرات من بينها متغيرات اقتصادية بالأسعار الجارية ومن بينها متغيرات مؤسسية والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات الخاصة بها:

الوحدة النقدية: الدولار

الجدول رقم 02: (البيانات ومصادر الدراسة)

رمز المتغير	اسم المتغير	جمع مصادر البيانات
ER	سعر الصرف الاسمي Exchange Rat	World Bank
GOV	الإنفاق الحكومي Governmentspending	World Bank
FDI	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct investment	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	World Bank.
TRNI	مؤشر صافي تجارة term of trade net index	World Bank

المصدر: من إعداد الطالب

2: صياغة النموذج القياسي:

يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكتب شكل الدالة كالتالي:

$$ER_{it} = (GOV, FDI, GDP, TRNI)$$

يمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي:

$$ER_{it} = B_0 + B_1 \ln GOV_{it} + B_2 \ln FDI_{it} + B_3 \ln GDP_{it} + B_4 TRNI_{it} + \mu_{it} \quad I=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T$$

ER_{it}: سعر الصرف

GOV_{it}: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي

FDI_{it}: نصيب الفرد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة j خلال الفترة T

GDP_{it}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t

TRNI_{it}: من مؤشر صافي مدة التجارة

الفترة T: حد الخطأ العشوائي.

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

0B : تمثل معلمات النموذج.

الجدول رقم 03: وصف متغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
ER	overall	666.1884	1698.723	.0000296	14236.94	N = 957
	between	1540.471	.704622	8032.179		n = 33
	within	762.9636	-5523.177	6870.948		T = 29
GOV	overall	1388.678	2198.059	7.484709	10373.58	N = 957
	between	2203.576	75.84566	9467.251		n = 33
	within	343.4171	-785.0923	3116.824		T = 29
FDI	overall	5538.572	22797.76	1.331994	268047.3	N = 948
	between	18586.01	33.37466	107037.6		n = 33
	within	13468.39	-67102.82	166548.3		T-bar = 28.7273
GDP	overall	8967.675	11406.49	341.3526	51393.22	N = 957
	between	11334.21	501.9483	43327.93		n = 33
	within	2325.133	-972.2638	20150.03		T = 29
TRNI	overall	115.5974	44.7074	39.2	458.5745	N = 957
	between	21.80908	85.63005	193.1082		n = 33
	within	39.20519	-26.53043	381.0636		T = 29

المصدر: من إعداد الطالب: stata v1 3

التعليق:

الجدول 1: دراسة وصفية لمتغيرات الحالة حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والتغير الكلي، بالإضافة إلى التغير بين الأفراد، التغيير داخل الأفراد وفيما يلي النتائج بالتفصيل:

(1) سعر الصرف كان بمتوسط 666.1884 وحدة نقدية بانحراف معياري قدره 1698.723 ،مع أننا سجلنا أدنى قيمة ب 0.0000296 وحدة نقدية وأعلى قيمة ب14236.94 وحدة نقدية ،كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 1540.471 وحدة نقدية، وسجل أدنى متوسط 0.704622 وحدة نقدية بينما أن أقصى قيمة قدرة ب8032.179 ، بينما قدر الانحراف المعياري داخل الأفراد ب 762.9636 لأعظم قيمة 6870.948 وأدنى قيمة ب-5523.177.

(2) نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي كان بمتوسط 1388.678 وحدة نقدية بانحراف معياري قدره 2198.059 ،مع أننا سجلنا أدنى قيمة ب 7.484709 وحدة نقدية وأعلى قيمة ب 10373.58 وحدة نقدية ، كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 2203.576

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

وسجل أدنى قيمة ب 75.84566 وحدة نقدية بينما أن أقصى قيمة قدرة ب 9467.251 ،
بينما قدر الانحراف المعياري داخل الأفراد ب 343.4171 لأعظم قيمة 3116.824 وأدنى
قيمة ب 785.0923-

3 (نصيب الفرد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر كان بمتوسط 5538.572 وحدة
نقدية بانحراف معياري قدره 22797.76 وحدة نقدية ،مع أننا سجلنا أدنى قيمة ب
1.331994 وحدة نقدية وأعلى قيمة 268047.3 وحدة نقدية ، كما بلغ الانحراف المعياري
بين الأفراد 18586.01 وحدة نقدية وسجل أدنى قيمة 33.37466 وحدة نقدية بينما أن أقصى
قيمة قدرة 107037.6 ، بينما قدر الانحراف المعياري داخل الأفراد ب 13468.39 لأعظم
قيمة 166548.3 وأدنى قيمة ب 67102.82-

4 (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان بمتوسط 8967.675 وحدة نقدية بانحراف
معياري قدره 11406.49 وحدة نقدية ،مع أننا سجلنا أدنى قيمة ب 341.3526 وحدة نقدية
وأعلى قيمة ب 51393.22 وحدة نقدية ، كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد
11334.21 وحدة نقدية وسجل أدنى قيمة 501.9483 وحدة نقدية بينما أن أقصى قيمة
قدرة 43327.93 ، بينما قدر الانحراف المعياري داخل الأفراد ب 2325.133 لأعظم
قيمة 20150.03 وأدنى قيمة ب 972.2638-

5 (مؤشر صافي مدة التجارة كان بمتوسط 115.59 بانحراف معياري قدره 44.7074 ،مع
أننا سجلنا أدنى قيمة ب 39.2 وأعلى قيمة ب 458.5745 ، كما بلغ الانحراف المعياري
بين الأفراد 21.80908 وسجل أدنى قيمة 85.63005 بينما أن أقصى قيمة
قدرة 193.1082 ، بينما قدر الانحراف المعياري داخل الأفراد ب 39.20519 لأعظم
قيمة 381.0636 وأدنى قيمة ب 26.53043-

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

الجدول رقم 4: مصفوفة الارتباط

	ER	GOV	FDI	GDP	TRNI
ER	1.0000				
GOV	-0.1496	1.0000			
FDI	-0.0340	0.2043	1.0000		
GDP	-0.1464	0.9579	0.3849	1.0000	
TRNI	-0.0142	-0.0634	-0.0465	-0.0376	1.00

pooled model

المصدر: من إعداد الطالب: stata v1 3

من مصفوفة الارتباط يتضح لنا أن :

سعر الصرف يرتبط عكسيا مع كل المتغيرات المستقلة حيث بلغ معامل الارتباط ما بين سعر الصرف والإنفاق الحكومي -0.1496 وبلغ معامل الارتباط بين سعر الصرف والاستثمار المباشر -0.0340 وبلغ معامل الارتباط بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي بـ -0.1464 وبينه وبين مؤشر صافي مدة التجارة بـ -0.0142

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

المبحث الثاني: عرض النتائج

المطلب الأول: تقدير نماذج البائل pooled model

1- نموذج الانحدار التجميعي: pooled model

الجدول رقم 05: نموذج الانحدار التجميعي pooled model

pooled model						
Source	SS	df	MS	Number of obs	=	948
Model	1075.62268	4	268.90567	F(4, 943)	=	34.81
Residual	7284.35201	943	7.72465749	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.1287
				Adj R-squared	=	0.1250
				Root MSE	=	2.7793
Total	8359.97469	947	8.82785079			

lnER	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
lnGOV	-.7166469	.1995509	-3.59	0.000	-1.108262	-.3250316
lnFDI	.1082824	.0672467	1.61	0.108	-.023688	.2402528
lnGDP	-.1645103	.2535799	-0.65	0.517	-.6621565	.3331359
TRNI	.0037717	.0020282	1.86	0.063	-.0002086	.007752
_cons	8.618331	.9460154	9.11	0.000	6.761792	10.47487

المصدر من إعداد الطالب: stata v1 3

من نتائج الانحدار المجمع يتبين لنا أن الانفاق الحكومي lnGOV يؤثر سلباً على سعر الصرف عند مستوى معنوية 1 بالمئة، حيث عندما يزيد الانفاق الحكومي ب1 بالمئة ينخفض سعر الصرف بنسبة 0.716 بالمئة

إما بالنسبة لمخزون الاستثمار المباشر يؤثر إيجاباً على سعر الصرف، عندما يزيد ب1 بالمئة، يرتفع سعر الصرف بنسبة 0.108 بالمئة وليس له معنوية إحصائية

إما فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي يؤثر سلباً على سعر الصرف، حيث إذا ارتفع الناتج ب1 بالمئة انخفض سعر الصرف بنسبة 0.164، ويظهر لنا أن ليس له معنوية إحصائية

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

وإذا تكلمنا عن مؤشر صافي مدة التجارة نجد أنه يؤثر بشكل موجب على سعر الصرف، وذلك عندما يزيد مؤشر صافي مدة التجارة بنسبة 1 بالمائة يرتفع سعر الصرف إلى .0.0037.

2- نموذج الانحدار الثابت: fixed model

الجدول رقم 06: نموذج الانحدار الثابت fixed model

```
fixed model
Fixed-effects (within) regression
Group variable: ind
Number of obs = 948
Number of groups = 33
R-sq:
  within = 0.1954
  between = 0.1331
  overall = 0.0962
Obs per group:
  min = 23
  avg = 28.7
  max = 29
F(4,911) = 55.30
Prob > F = 0.0000
corr(u_i, Xb) = -0.6428
```

lnER	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lnGOV	-.0188186	.0906243	-0.21	0.836	-.1966753 .1590381
lnFDI	.1117182	.0384997	2.90	0.004	.0361597 .1872766
lnGDP	.9588723	.2133526	4.49	0.000	.5401525 1.377592
TRNI	.0039275	.0006578	5.97	0.000	.0026365 .0052184
_cons	-5.249824	1.456887	-3.60	0.000	-8.109069 -2.390579

```
sigma_u | 3.6091004
sigma_e | .74300636
rho | .95934069 (fraction of variance due to u_i)
F test that all u_i=0: F(32, 911) = 383.87 Prob > F = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب: stata v1 3

من نتائج الآثار الثابتة نجد أن الانفاق الحكومي ليس له معنوية إحصائية وعندما يزيد ب1 بالمائة يؤدي الى انخفاض سعر الصرف بنسبة 0.0188

إما بالنسبة لمخزون الاستثمار المباشر فيؤثر إيجابا على سعر الصرف عند مستوى معنوية 5 بالمائة، حيث عندما يزيد الاستثمار الأجنبي ب 1 بالمائة يرتفع سعر الصرف إلى 0.1117

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابيا على سعر الصرف عند مستوى معنوية 1 بالمئة، إذ عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ب 1 بالمئة يزيد سعر الصرف بنسبة 0.9588 مؤشر صافي مدة التجارة يؤثر هو الآخر إيجابا على سعر الصرف وذلك عند مستوى معنوية 1 بالمئة، عندما يزيد المؤشر ب 1 بالمئة يرتفع سعر الصرف إلى 0.0039

3- نموذج الانحدار العشوائي: random model

الجدول رقم 07: نموذج الانحدار العشوائي: random model

```
random model
Random-effects GLS regression           Number of obs   =       948
Group variable: ind                     Number of groups =        33

R-sq:                                   Obs per group:
  within = 0.1934                        min =          23
  between = 0.1309                       avg =         28.7
  overall = 0.0866                       max =          29

Wald chi2(4) =       202.14
corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Prob > chi2     =       0.0000

-----+-----
      lnER |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-----+-----
      lnGOV |  -.0332529   .0911928    -0.36  0.715    - .2119875   .1454816
      lnFDI |   .1516991   .0375711    4.04  0.000     .0780611   .225337
      lnGDP |   .6641079   .2034922    3.26  0.001     .2652705   1.062945
      TRNI  |   .0040539   .0006626    6.12  0.000     .0027551   .0053526
      _cons |  -2.945951   1.456365   -2.02  0.043    -5.800374  -.0915277

-----+-----
      sigma_u |  2.8269725
      sigma_e |  .74300636
      rho    |  .93538515   (fraction of variance due to u_i)
-----+-----
```

المصدر: من إعداد الطالب: stata v1 3

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

من نتائج الآثار العشوائية يتضح لنا أن الانفاق الحكومي يؤثر سلباً على سعر الصرف، حيث عندما يزيد الانفاق بـ 1 بالمائة ينخفض سعر الصرف بـ 0.033 مع العلم أن ليس له معنوية إحصائية.

أما بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على سعر الصرف عند مستوى معنوية 1 بالمائة حيث عندما يرتفع الاستثمار الأجنبي بـ 1 بالمائة، يزيد سعر الصرف بـ 0.151 بالمائة

ويتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابياً على سعر الصرف، عند مستوى معنوية 1 بالمائة، حيث إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي بـ 1 بالمائة يرتفع سعر الصرف إلى 0.664
أما فيما يخص مؤشر صافي مدة التجارة فهو الآخر يؤثر على سعر الصرف إيجاباً عند مستوى معنوية 1 بالمائة حيث عندما يرتفع المؤشر بـ 1 بالمائة يرتفع معه سعر الصرف بنسبة 0.004

المطلب الثاني: اختبارات المفاضلة بين النتائج

1- اختبار Wald: بين PRM و FEM

PRM هي الأفضل

FEM هي الأفضل

إذا كان prob أقل من 0.05 نرفض بأن PRM هي الأفضل ونقبل FEM

الجدول رقم 08: اختبار Wald

F	Prob
383.87	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب 13 stata v

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ prob أقل من 0,05 إذا نقبل FEM ونرفض PRM

2- اختبار LM : اختبار المفاضلة بين PRM و REM

الفرضية:

PRM هو الأفضل

REM هو الأفضل

الجدول رقم 09: اختبار LM

```
LM test
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

lnER[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

Estimated results:
-----+-----
          |          Var          sd = sqrt(Var)
-----+-----
lnER | 8.827851          2.97117
e | .5520585          .7430064
u | 7.991774          2.826973

Test:  Var(u) = 0
          chibar2(01) = 10767.08
          Prob > chibar2 = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب 13 v stata

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ان $p=0.000$ ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج

الانحدار التجميعي REM هو الأفضل

3- اختبار Hausman Test:

الفرضية:

REM هو الأفضل: H_0

FEM هو الأفضل : H_1

إذا كانت prob أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM هي الأفضل

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

الجدول رقم 10: اختبار Hausman Test

```
hausman test

hausman fixed

----- Coefficients -----
      |          (b)          (B)          (b-B)          sqrt(diag(V_b-V_B))
      |          fixed          random          Difference          S.E.
-----+-----
lnGOV |   -.0188186   -.0332529   .0144343   .
lnFDI |    .1117182    .1516991  -.0399809   .0084049
lnGDP |    .9588723    .6641079   .2947644   .0641114
TRNI  |    .0039275    .0040539  -.0001264   .
-----+-----

      b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
      B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

      chi2(4) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
              =          20.86
      Prob>chi2 =          0.0003
      (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: من إعداد الطالب v13 stata

من النموذج أعلاه يتضح لنا أن $prob=0.0003$ وهي أقل من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الأثار الثابت (FEM) هو الأفضل.

المطلب الثالث: تشخيص النموذج المختار

1- إختبار عدم ثبات التباين

نموذج: اختبار Modifie Wald

ثبات التباين: H_0

عدم ثبات التباين: H_1

الجدول رقم 11: اختبار Modifie Wald

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (33) = 25937.16
Prob>chi2 = 0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام v 13 stata

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

ويتبين من نتائج الاختبار Modifie Wald أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 5% مما يشير إلى ضرورة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

2- اختبار الارتباط التسلسلي:

لا يوجد ارتباط تسلسلي: H0

يوجد ارتباط تسلسلي: H1

الجدول رقم 12: اختبار PESARAN

```
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =    26.956, Pr = 0.0000
Average absolute value of the off-diagonal elements =    0.516
```

المصدر: من إعداد الطالب: stata v1 3

يتضح من خلال اختبار pesaran أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج حيث تشير القيم الاحتمالية إلى قبول فرضية العدم، التي تشير إلى غياب الارتباط التسلسلي

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

المطلب الرابع : إعادة التقدير باستعمال منهجية pcse

الجدول رقم 13: منهجية pcse

```
Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)
Group variable:      ind          Number of obs   =          948
Time variable:      t            Number of groups =           33
Panels:             correlated (unbalanced)  Obs per group:
Autocorrelation:    no autocorrelation      min =           23
Sigma computed by   casewise selection      avg =  28.727273
                                                           max =           29
Estimated covariances =           561      R-squared       =           0.1287
Estimated autocorrelations =           0      Wald chi2(4)    =       7733.39
Estimated coefficients =           5        Prob > chi2     =           0.0000
```

lnER	Panel-corrected					[95% Conf. Interval]	
	Coef.	Std. Err.	z	P> z			
lnGOV	-.7166469	.1122697	-6.38	0.000	-.9366916	-.4966022	
lnFDI	.1082824	.0581083	1.86	0.062	-.0056078	.2221725	
lnGDP	-.1645103	.1751426	-0.94	0.348	-.5077836	.178763	
TRNI	.0037717	.0015967	2.36	0.018	.0006423	.0069012	
_cons	8.618331	.4882902	17.65	0.000	7.6613	9.575362	

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام stata v 13

بناء على نتائج تقديرات منهجية pcse مع الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين يتضح لنا أنه إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بـ 1%، مع ثبات العوامل الأخرى ينخفض سعر الصرف إلى 0.7166 وذلك عند مستوى معنوية 1%، أما إذا ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.1082 مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك عند مستوى معنوية 5%، أما في ما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي فإنه إذا ارتفع بـ 1% يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بـ 0.1645 وذلك عند مستوى معنوية 10% أما فيما يخص مؤشر صافي مدة التجارة إذا ارتفع بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بـ 0.0037 مع ثبات العوامل الأخرى وذلك عند مستوى معنوية 1%

الفصل الثاني الجانب التطبيقي

خلاصة الفصل الثاني:

خلاصة الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل تطرقنا الى دراسة مجموعة من المتغيرات منها ما هو تابع (ER) وما هو مستقل TRNI،GDP،FDI،GOV وتوصلنا ان ER مرتفع المستويات أما فيما يخص المتغيرات المفسرة فهي تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لعدة أسباب "اقتصادية،سياسية،اجتماعية" وقد ارتأينا إلى استعمال طريقة بنال وذلك لضم كل من "الموضوع،الزمان،المقاطع" في موضوع الدراسة حيث قمنا بالمفاضلة بين النماذج الثلاث " نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج الآثار الثابتة ، نموذج الآثار العشوائي " وقد توصلنا إلى أن النموذج المختار هو نموذج الآثار الثابتة FEM ،وبعد ذلك أخضعناه إلى اختبارات التشخيص والتي تمثلت في اختبار عدم ثبات التباين ،واختبار الارتباط التسلسلي اللذان اظهر لنا بأن النموذج يعاني من المشاكل القياسية، بعد إجراء هذه الاختبارات على بواقي النموذج، مما أدى بنا للانتقال إلى عملية أخرى وقد تمثلت في إعادة تقدير النموذج المختار باعتماد على منهجية "PCSE"

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

خاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه المذكرة دراسة محددات سعر الصرف بالدول النفطية ، حيث حاولنا تحديد بعض هذه المحددات بالاعتماد على النظرية و بعض الدراسات السابقة التي عالجت هذه الإشكالية ، معتمدين في ذلك على تحليل الانحدار للبيانات السلاسل الزمنية المقطعية – بيانات البائل- عن طريق تقدير ثلاث نماذج و هي : نموذج الانحدار المجمع ، نموذج الانحدار الثابت ، و نموذج الانحدار العشوائي ، مع تطبيق اختبارات إحصائية تساعدنا في اختيار بين نتائج النماذج الثلاث ، حيث أوضحت هذه الاختبارات الإحصائية على أن النموذج المناسب هو نموذج الآثار الثابتة ، لننتقل في الأخير إلى تشخيص بواقى هذا النموذج و الكشف عن أهم المشاكل القياسية التي يعاني منها .

بعد دراستنا للموضوع وإطلاعنا عليه من كافة الجوانب النظرية والتطبيقية ، توصلنا إلى أن مجموع المحددات المدروسة تؤثر إما إيجابا أو سلبا على سعر الصرف هذا من الجانب النظري ، حيث يعرف سعر الصرف أنه عبارة سعر عملات بدلالة أخرى . وفيها مجموعة محددات مثل تعادل القوة الشرائية ، التضخم وسعر الفائدة ، وميزان المدفوعات أثرت على سعر الصرف بالإيجاب والسلب ؛ أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تطرقنا إلى مجموعة من المحددات التي تؤثر على سعر الصرف وهي الإنفاق الحكومي والذي إذا ارتفع أدى إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة معينة ، مما يدل على أنه يوجد علاقة عكسية بين الطرفين، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فعند ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بنسبة معينة، وذلك ما يؤكد وجود علاقة طردية متكاملة بين الطرفين، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي إذا ارتفع أدى هذا الأخير إلى انخفاض سعر الصرف مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الطرفين، وهذا لا ينطبق على مؤشر صافي مدة التجارة إذ أنه يوجد بينه وبين سعر الصرف علاقة طردية حيث إذا ارتفع صافي مدة التجارة أدى إلى ارتفاع سعر الصرف.

التوصيات:

- 1- ضرورة الاهتمام بسعر الصرف كأحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي و أحد مؤشرات الرفاهية الاقتصادية
- 2- دعم كل السياسات التي من شأنها أن ترفع من قيمة الوحدة النقدية للبلدان محل الدراسة مثل تحرير التجارة الخارجية و تحرير النظام المالي
- 3- يعد سعر الصرف من أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، و هذا الاخير يعد من أهم العوامل التي تحفز كل من النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية ، لذلك على الدول محل الدراسة أن تعمل على تحسين قيمة وحداتها النقدية حتى تكون أكثر قدرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- 4- على الدول محل الدراسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي من شأنها المساهمة في سعر الصرف محل الدول ، و أن تتبع استراتيجيات في تعاملها مع المستثمرين الأجانب تقلل من تنقل العملة الصعبة إلى الشركة الأم.
- 5- العمل على موازنة ميزان المدفوعات الخاص بالدول محل الدراسة حتى تتجنب تخفيض قيمة العملة نتيجة عجز ميزان المدفوعات.

- 1 (حمدي عبد العظيم "سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (1984)، ص 96
- 2 (قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط3 ، 2006 ، ص103-104
- 3 (موسى سعيد مطر ، المالية الدولية ، دار الصفاء ، عمان ، د ط ، 2003 ، ص 48-49
- 4 (عبد الحسين جليل ، عبد الحسين الغالبي ، "سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية" ، دار الصفاء ، عمان ، د ط ، 2011 ، ص7
- 5 (د،جورجي محمد المالية الدولية ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، ديوان المطبوعات الجامعية وهران ، سنة ، 2016 ص260-261
- 6 (عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2002، ص142
- 7 (حشيش عادل ، " العلاقات الاقتصادية الدولية" ، الدار الجامعية ، 1993، ص 77).
- 8 (د محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، دط، 1978، الفصل 3 سامي خليل ، "نظرية الاقتصاد الكلي"، الجزء الثاني الكويت 2000 ، ص 216.
- 9 (تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2004 ، ص 255.
- 10 (الحجار بسام ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة دار الريحاني للنشر ، ط1، بيروت، 1999، ص130.
- 11 (مصطفى سلمان حسام ، عماد الصعيدي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة والتوزيع ، عمان، سنة 2000 ، ص 177.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية بالعربية

- 12 (جمال يعقوب وعمار درويش مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم

الإقتصادية فرع إقتصاد كمي:سعر الصرف ومحددته في الجزائر 1988 - 2010

13 ماهر حسن محمد حمد، تأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات و الواردات في

مصر،رسالة ماجستير، جامعة الازهر " غزة" 2018

14 بعلي ملاك نالي أمينة ، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام

للأسعار في الجزائر 2014-2018،مذكرة ماستر جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2018

15 رزان عبدالرحمان زينة ، محددات سعر الصرف الحقيقي في سوريا وأثرها في صاف

الميزان التجاري السوري، رسالة ماجيستر،جامعة

تشرين سوريا ، لسنة 2015-2016

16 بعلي ملاك نالي أمينة ، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام

للأسعار في الجزائر 2014-2018،مذكرة ماستر جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2018

17 رزان عبدالرحمان زينة ، محددات سعر الصرف الحقيقي في سوريا وأثرها في صاف

الميزان التجاري السوري، رسالة ماجيستر،جامعة تشرين سوريا ، لسنة 2015-2016

ثالثا: الملتقيات

18 سلايمية ظريفة ، " محاضرات في إقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8ماي 1945 ،

رابعا: المجلات والدوريات

19 بالقاسم العباس ، " سياسات اسعار الصرف" ، مجلة دورية تعنى بقضايا التنمية في

الأقطار العربية ، ، 23،نوفمبر،سنة الثانية ،ص4

20 موساوي سمية وبن الزاوي عبد الرزاق ، أثار المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف

الحقيقي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، العدد الرابع والعشرون ،ديسمبر 2018

21 (أسماء فيحان ونشوى مصطفى، أثر الأجور على سعر الصرف الاسمي الفترة الممتدة

من 1990-2015،مجلة رؤى ، العدد2 ،سنة 201

22 سي محمد كمال ، عدم المساعرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري،مجلة

رؤى اقتصادية ، العدد 10،جوان 2016

23 عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري ،

قائمة المراجع والمناهج والمصادر

- مجلة اقتصاديات المال والاعمال، سنة 2017، مجلد 1 العدد 4
- (24) قوراري أسيا ، أثر التضخم سعر الصرف والدخل الوطني على معدلات الفائدة في الجزائر ،
مجلة البديل الاقتصادي ،مجلد 03 العدد 01 ، سنة 2016
- (25) طباش جمال، شطباني سعيدة ،محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق
الاستقرار الاقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية مجلد6 العدد 11،سنة2016
- (26) محمد عبيلة وليد لوشان ، محددات سعر الصرف وشروط نجاح تخفيض العملة كسياسة
لتحفيز الصادرات،مجلة المدبر،مجلد 5، العدد 1 ، سنة 2018
- (28) جديدن لحسن، الخوف من تعويم سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الأداء الاقتصادي
الكلّي،مجلة اضافات اقتصادية ،العدد2، 2017،
- (29) بوالكور نور الدين ،قياس أثر المستوى العام للأسعار و الارصدة النقدية على سعر
صرفالدينار الجزائري للفترة 1990-2013 ،حوليات العلوم الاجتماعية والإنسانية ،
العدد13 ديسمبر2015
- (30) بتول محمد الجبوري ، دعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار
الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد
16،العدد1،سنة 2014

ملحق رقم 1: عينة الدول المدروسة

الرقم	الرقم	الدول	الرقم	الدول	الرقم	الدول	الرقم	الدول	الرقم	الرقم	
1	الأرجنتين	7	مالي	13	كولومبيا	19	الأردن	25	اليابان	31	زيلندا الجديدة
2	بوليفيا	8	كندا	14	كوستاريكا	20	المغرب	26	كوريا	32	مكسيكو
3	بنين	9	الشيلي	15	بكيستان	21	هونكونغ	27	تركيا	33	فنزويلا
4	بوركيينا فاسو	10	الغابون	16	البراغواي	22	اندونيسيا	28	لبنان		
5	جمهورية الكونغو	11	البيرو	17	الجزائر	23	الهند	29	ماليزيا		
6	البرازيل	12	الكميرون	18	مصر	24	تنزانيا	30	نيجيريا		